

رئيس جامعة صلاح الدين : جهود أكاديمية لوضع معالجات تسهم في إستقرار المجتمع العراقي

أربيل تحتضن أول ملتقى علمي يعالج قضايا السلم الإجتماعي ومواجهة التطرف

التأثير السلبي في المجتمع . كما تناقش البحوث عمليات صناعة الوعي وترسيخ السلام والبيات ضمن العيش الآمن المشترك والعوامل التي تهدم السلم الاجتماعي .

لجنة علمية

وقال الدكتور احمد انور دزه يى رئيس جامعة صلاح الدين رئيس اللجنة العلمية للملتقى ان (تجارب العالم في المصالحات المجتمعية وقرار السلام بين المجموعات السكانية للشعوب هي مدعاة لتكون مصدر لانغنى تجربة التعايش الآمن وتكريس سبل الاستقرار ونبذ التطرف ومكافحته ،واضاف انه لو طلعنا لتجارب الشعوب في جنوب افريقيا ورواندا وما جرى في يوغسلافيا والسكان الاصليين في كندا سنجد هناك

بشاعات وتوحشاً لا يقل وحشية عما حصل في العراق نتجة للحرب الطائفية التي حدثت) واستدرك بالقول ان (السؤال الكبير هل نحن نتخلف عن هذه الشعوب في تكوينها البيولوجي.. حتماً ستكون الإجابة بالنفي.

والمتابع لجريبات خوض تجارب المصالحة المجتمعية وثقافة السلم الاجتماعي، سيلاحظ ان هذه الشعوب كانت قد مرت بتجارب قاسية جدا وفي مراحل سبقت ايجاد سياقات عمل مشتركة بين الهويات أو الاعراق المختلفة تكاد تصل إلى قناعة من المستحيل السيطرة على حالة انفجار محتملة في أية لحظة، لكن الجهات الناشطة في مجال المجتمع المدني والقوى السياسية المحلية التي تؤمن بالسلم الاجتماعي، حاولت الأمر

المحقق على فوهة بركان الكراهية إلى سلم اجتماعي وقطعت هذه الشعوب شوطاً كبيراً في مجال التطور حيث التجربة الرواندية ونهوضها من جديد على انقاض الحروب العرقية الطاحنة التي راح ضحيتها مئات الالاف من شعب رواندا. والآن هي تبني تجربتها الاقتصادية الناجحة بعد ان نجحت في ايجاد لغة حوار مشتركة عززت السلم الاجتماعي وانتهت اصوات الكراهية.

أقار صدرة

ولسفت دزه يى الى انه (الآن في العراق الوضع مهبأ أفضل ما يكون بعد ان شعر الشعب بالآثار المدمرة للصراع الطائفي والعرفي، والتناحش الكارثية على مقومات الدولة. لذا نرى الفرصة متاحة الآن لدعم السلم الاجتماعي وعلينا كأكاديميين ان

نضطلع بسؤالياتنا الفكرية والنظرية لدعم هذا التوجه على ان يكون هناك دور واضح وحتمي، وقوي للجامعات العراقية في بناء ونشر مفاهيم السلم الداخلي والاجتمعي، وتوفير المكتبات الفكرية والنظرية والعلمية في ابعائها

الاقتصادية والاجتماعية والسوسولوجية والانتروولوجية وما يتوحد بالحدائق وحقوق

الإنسان وكل ما من شأنه يساهم في نجاح هذا التوجه).



احمد نور دزه يى

أخبار وتقارير

نبض القلم

لماذا معالي الوزير فقط ؟

في كل دورة انتخابية يكثر الحديث عن الوزير ، ويصبح شغل السياسة والاعلام الشاغل ، وتدخل الكتل السياسية في حراك عريض وطويل، وسعي للحصول على أكبر عدد من المقاعد الوزارية ترى أنه من حصصها وإستحقاقها وصميم واجبها ، لأن لكل منها أن تكون في السلطة ، مما جعل المعارضة البرلمانية غائبة على مدى السنوات الماضية من عمر العملية السياسية ، وكأنها غير ذات جدوى وتأثير ..

وتلك حالة غريبة في التجارب الديمقراطية .. إن عملية إختيار الوزراء هي من صلب مهام رئيس الوزراء المكلف حصراً ، ولا تدخل للكتل السياسية فيها ، كما جرت العادة في الدورات الماضية لسبب بسيط وهو انه يتحمل في النهاية النجاح والفشل ، ويقع عليه عبء تنفيذ برنامجه ، الذي يقدمه للبرلمان الذي انتخب أعضاؤه من قبل الشعب ، وإبتدئهم لهمة التشريع والرقابة فقط ، وليس ان يكونوا وزراء ، أو في أي مواقع أخرى ..

إن تركيز الاهتمام على منصب الوزير وحده يجعل الفاصل الأخرى في العملية التنفيذية تبدو وكأنها غير مهمة ، أول تكن هي الأساس في عملية البناء والإدارة ، وتنفيذ سياسات الحكومة وبرامجها ، وهذا خلاف طبيعتها ..

لقد تناولت هذا الموضوع سابقاً في الدورات الانتخابية الماضية ، ولا بأس من العودة اليه مرة أخرى ، لاني أجد التركيز لا يزال على منصب الوزير فقط .. إن منصب الوزير في الدول ذات الوضع المستقر ، والمتقدمة هو سياسي ، يكلف به من يملك رؤية وتصور كاملين عن سياسة الدولة وفلسفتها ... و من هنا فان مهمته تنحصر في (وضع السياسة العامة لوزارته ضمن برنامج الحكومة الملن على الشعب ، وتطبيق تلك الفلسفة بدقة في العمل والإدارة والانتاج و تقديم أفضل ما يمكن في اختصاصها للمواطن وإضافة ما هو جديد ومتطور باستمرار لكي يواكب المرحلة والعصر ..).

أما مهمة تحويل تلك السياسة والخطط والبرامج والتصورات ميدانيا إلى أعمال ، وأفعال ونتائج ، وواقع وشواهد على الأرض فهي (مسؤولية التكنوقراط في الوزارة ، كل في مجال اختصاصه بأشراف الوزير) .. ويكون الوزير مسؤولاً عن الاخفاق في عدم تنفيذ الخطة والبرنامج الحكومي لوزارته في نهاية الدورة البرلمانية أو بصورة دورية من خلال الصنيع المعروفة سواء في الحكومة أو البرلمان ..

ولذلك يرى المتخصصون في علوم الإدارة أن مهمة الوزير ، سواء كان من التكنوقراط المهني ، أو السياسي .. هي (إمتداد لسلفه في الهدف والسياسة ، ومختلف في وسائله ، وإسلوبه ، وخططه لبلوغ ذلك الهدف) .. وعندها تكون هناك فائدة ومعنى للتغيير ، وتكون الوزارة بهذا الأسلوب قد حافظت على مبدأ تراكم الخبرة وانتقالها من جيل إلى آخر ، وضمان التطوير المستمر ..

فإن نحن في العراق من هذه المبادئ ، خلال عمر العملية السياسية؟! ..

– التجربة توضح ذلك ، ومستوى الخدمات المقدمة ، ومستوى الانتاج والفساد وواقع العمل يكشف ذلك ..

إن (ملاكات الوزارة وتسلطاتها الوظيفية بعد منصب الوزير ثابتة ، ولا تتغير بتغير الوزير ، وهي عصب الوزارة ، وعماد العمل فيها) ، وهم من يديرون الوزارة بوجود الوزير أو بغيابه ، على العكس من منصب الوزير فهو في تغير دائم) ، لأي سبب كان ، سواء بحسب حكومة جديدة ، أو بعزله عندما يتخفق في عمله أو لأي سبب آخر ..

ولذلك عندما يغادر الوزير ، لأي سبب لا يؤثرعلى عمل الوزارة ، أو يضطرها لتغلق أبوابها ، بانتظار وزير آخر ، بل تستمر بعملها ، وذلك لاستقرار ملاكها ومفاهيلها القيادية والخططات التي تليها نزولاً إلى اصغر موظفيها .. وتعتمد الدول المتقدمة بغض النظر عن طبيعة انظمتها (عبدا الكفاءة) في اختيار الموظفين بمختلف التسلسلات ، وليس (معيار) اللقمة كما يتبعه البعض .. وهذا المبدأ يؤدي إلى استقرار ملاك الوزارة وضمان تطوره وتراكم الخبرة ، على خلاف ذلك المعيار عندما ياتي الوزير بمن يعرفهم بحجة الثقة بهم ، وبذلك يكون الملك متغيراً بتغير الوزير ، وغير مستقر ويتغير في القواعد الإدارية الصحيحة ويكون الولاء للشخص وليس للمؤسسة .. وعندها تصبح الشخصية بكل قناعاتها (الحزبية ، أو الوكائيتية ، أو المناطيقية أوالعائلية) هي الأساس بدل الكفاءة ، وتتسرع في المؤسسة فيم وأعراف غريبة عن العمل المؤسسي ، منها التزلف والتفاوق والسباق على التقرب والولاء إلى المسؤول بدل المنافسة والتفاني من أجل العمل والانتاج وزيادة الانتاجية والتطوير والإخلاص للمؤسسة ، وتقديم أفضل الخدمات للشعب ..

وبعد عام 2003 جرت عملية تشكيل الحكومات ، على أساس المبدأ الغريب (المحاصصة) ، وتقسيم (الغنائم) .. وكه هي حصص الكتل من الوزراء والمناصب ، دون محاسبة ، أو مراجعة لأجازات الوزير ، وما تركه في نهاية ولايته لن يأتي بعده ، للبناء عليه ، والأضافة اليه ، وكه اضاف لن سبقه ، لكي يكمل اللاحق المسيرة في التطور ..

وهذا الأسلوب الغريب في الإدارة يؤدي إلى خلق سياقات غريبة أيضاً عن العمل المؤسسي ، ويساهم في عدم استقرار (ملاكات) الوزارة ، وانتشار الفساد ، والمشاريع الوهمية وضياع فرص ثمينة في التطور ، وخلق حالة من الفوضى والأرباك ، واتهامات مع كل تغيير ، يسوقها الخلف للسلف بشكل يفقد المنصب قيمته ، والدولة هيبتها ، والقانون قوته) !!!

لقد جعلت المحاصصة الوزارات مقاطعات للكتل ، وخصص قابلة للقسمة بينها ، وعندها تذهب اصوات الشعب ، دون ان يحصل مقابلها ما يعادل قيمتها خدمات ، وتطورياً.....

وبذلك يكون الشعب هو الخاسر في هذه العملية التي تعود بفوائد المادة والاعتبارية على الكتل والنواب ويتمتع بالمكاسب والامتيازات والمناصب ، وضياع فرص ثمينة من التطور والنهوض للبلاد ، وتقديم أفضل الخدمات للشعب.....

فهل ستضع هذه الدورة الانتخابية نهاية لهذه الحالة الغريبة ... وتنتهي معها كل الظواهر المادية ، وفي مقدمتها الفساد بكل اشكاله ، وتقديم برنامج حكومي يحقق عملية ادارية نموذجية وتعزيز السياسات الصحيحة في العمل المؤسسي ، بما يضمن تحقيق تنمية شاملة ، وإقتصاد متطور متعدد الموارد والمصادر ، وليس معتمداً على مورد واحد هو النفط وتوفير الخدمات للشعب ... ويكون الحساب والعقاب والثواب في نهاية الدورة البرلمانية على أساس المتحقق من البرنامج الحكومي ..؟. فالبرنامج الحكومي هو الأساس ، والوزير هو المشرف عن وضع الخطط والسياسة العامة لتتنفيذها من قبل ملاكات الوزارة ومفاهيلها المختلفة .وهي ثابتة ..والوزير في تغير مستمر ..

كلام مفيد :

من جميل ما قرأت هذه الكلمات الجميلة للشيخ محمد الشراوي :

تستريح في الطائرة ولا تعرف قائدها ...

وتستريح في السفينة ولا تعرف قبطانها ...

أفلا تستريح في حياتك وانت تعلم ان الله يديرها ...؟ ..

طالب سعدون

بغداد

أبياه

لكل دورة برلمانية وحكومة عراقية طعم و ملامح خاصة تشغل المواطن والاعلام

والمهتمين و لكن يبدو ان هذه الدورة لها طعم متميز يشبه طعم الفلافل التي تشغرها معها بالشيخ ثم سرعان ما (يكثك الجوع) والجواب او الكتاب باين من عنوانها الحكومة المزمع تشكيلها من قبل الدكتور المضمهر رئيس الوزراء المكلف عادل عبد المهدي التي بدأت بمسرحية الاختيار اثن اثن للوزراء و هذه تحتاج الى (لطم) فلم تستمع في التاريخ ان رئيس حكومة اختار وزراء عن طريق الانتزيع فيالوزير ليس موظف عادي و إنما هو أعلى المختارة الثابت ان العراقيين ليسوا فلماذا لجا رئيس الوزراء المكلف لهذه الخطوة هل لاختيار أسماء معينين ضمن الوزارة لأربع اعوام قادمة و طبعاً مع التقديم من قبل الالف المواطنين لا يمكن دراسة كل الطلبات والدة المحددة ستستورا لم يتبق منها الا القليل و لن يصدق أي عراقي ان الكتل السياسية ستوافق على ان تشكل حكومة مجهولة النسب و تصوت عليها ولهذا فمن المؤكد ان الوزراء هم من يتألون ثقة الكتل ومن اختيارهم نظام المحاصصة المقيته لكن بلباس آخر هو تبر، مقدم من الاسماء التي ستقرض عليه كونهم لم يخضعوا للضوابط المحددة من قبله ام هو هروب للامام

ان يقف الجميع بروح ايجابية لرفع اجواء جديدة تساعد المكلف على استئذاع الطمأنينة والنجاح في هذه المهمة المصليمة من الوضع الراهن)، داعية التجاربات و الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية و الذين حصلوا على المقاعد البرلمانية الى (وضع اليات لحاسبة الفاسدين والبدء في إرسال ملفات مكافحة الفساد إلى المحاكم المختصة و لرسم خطوط استراتيجية قصيرة المدى للإصلاح الاقتصادي، مشددة على (وضع معايير جديدة لتشكيل الحكومة تقوم على أساس الكفاءة و الإختصاص و الإستقلال من عناصر متجانسة ومنسجمة وقوية تمثل الوان الطيف السياسي العراقي).

السياسة ومرونة تعاملها مع رئيس الوزراء المكلف مع الدعم الاقليمي والدولي الملن جميعها عوامل ايجابية تحيد الطريق امام انطلاقا سليمة تكون قادرة على تجاوز العقبات والحديدات. وتوجه الطلبوسى الاثنين إلى تركيا في زيارة رسمية للمشاركة في مؤتمر المائدة في غضون ذلك دعا رئيس انطلايا وذلك لمناقشة حصص العراق المائية في غضون ذلك دعا رئيس ائتلاف بولة القانون نوري المالكي المعوث الخاص للرئيس الأمريكي بريت ماكسغورك ان ضرورة دعم الحكومة المقبلة لتلبية مطالب العراقيين.

مستجدات الأوضاع

واكد بيان امس ان (الجانبيين استعراضاً مستجدات الوضع السياسي والامن في العراق والمنطقة وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين). ورأى المالكي ان (العراق بات محط انظار العالم بعد ان تمكن من القضاء على الارهاب)، مشدداً على (ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة لكي ينجم بلداً بالامن والتفكير). من جانبه ، قال عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني محمد المجاحي ان كل الظروف متاحة امام الحكومة المرتقبة لتحقيق نجاح كبير جداً. وأشار المجاحي في بيان امس الى ان (حجم الإجماع الوطني من القوى

مفوضية حقوق الإنسان تشارك في منتدى دولي

الهجرة : إعادة 533 لاجئاً عراقياً من سوريا وتركيا

لأجئاً عراقياً من مخيم الهول في العربية السورية ونقلتهم إلى مخيمات الجعدة جنوبي الموصل).

وأضاف ان (ملاك الوزارة في عمليات دهبك وبالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أستطاع ان ينقل 212 لاجئاً عراقياً من داخل الجمهورية التركية ومن ثم إعادتهم إلى البلاد عبر مندق ابراهيم الخليل التابع إلى قضاء زاخو لمحافظة دهوك).

ولفت نوروزي الى ان (الوزارة خصصت رحلات وشاحنات لنقل العوائل العائدة وأثانهم فضلا عن تقديم السلات الغذائية السريعة والماء البارد بينهم خلال عملية عودتهم).

على صعيد آخر شارك وفد المفوضة العليا لحقوق الإنسان برئاسة عقيل الموسوي رئيس مجلس المفوضين وكل من المفوض هيممن رشيد باجانن والمفوض القاضي مشرق ناخي والمفوض برون محمد امين في المنتدى الدولي التاسع

عصابات داعش الاجرامية التي سيطرت على مناطقهم في عام 2014. وقال مدير عام دائرة شؤون الفروع



عودة : لاجئون عراقيون في تركيا يعودون إلى ديارهم

عبد المهدي وكوبيش يناقشان الدعم الدولي لإعمار المدن

سائرون تتهم لجاناً حكومية بإستغلال غياب السلطة لعقد صفقات شخصية

بغداد-الزمان

دعا النائب عن كتلة سائرون علاء الربيعي البرلمان إلى إيقاف جميع الصلاحيات وفتح تحقيق في عملها باستثناء محافظة البصرة.

وقال الربيعي في بيان امس ان (تاخير المصادقة على نتائج الانتخابات وانشغال الكتل بتشكيل التحالفات السياسية وكتلة الاكبر وئد فرأغ تشريعياً وراقبياً لعمل اللجان المكلفة، واذاف ان (الكتلة تستشعر الخطر في ابقاء الحكومة الحالية كحكومة تصريف اعمال في ظل فقدان الدور

البرلماني).

وطالبها البرلمان (بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في عمل اللجان المكلفة من قبل الحكومة للوقوف على ابرز إنجازاتها ومراقبة آلية الإستلام والتسليم بين الحكومتين القديمة والجديدة)، لافتاً الى ان (هناك مخاوف من قيام بعض الوزراء ورؤساء الهيئات المستقلة بعقد صفقات لغرض المنافع الشخصية تصل إلى مئات الملايين من الدولارات مستغلين غياب السلطة المطلقة التشريعية وانشغال الجميع بقضية تشكيل الحكومة).

حالة تلاعب

وتكثرت محكمة تحقيق قضايا الزهامة في المحافظة من ضبط حالة تلاعب وتزوير في ملكية عقار مسجل باسم وزارة المالية.وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار بيرقدار في بيان امس ان (محكمة تحقيق الزهامة في المحافظة ضبعت حالة تلاعب وتزوير لأحد العقارات التابعة لوزارة من قبل متهيمن وموظفين تابعين إلى ملاحظة التسجيل العقاري في البصرة الأولى)، مشيراً الى ان (العقار يبلغ مساحته أكثر من 57دونماً وأجريت عليه إضافات حلق التصرف لتغيير بصورة

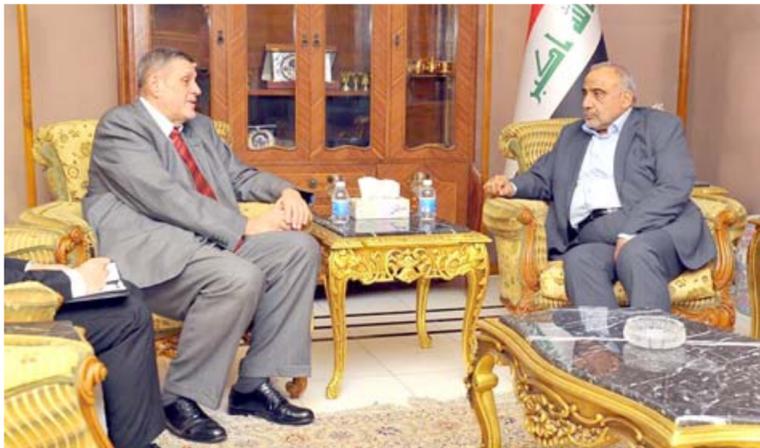


علاء الربيعي

المشروع).

معالجة تلوث

داعيا الشركات العالمية والمنظمات الدولية الى (المساهمة الفاعلة في وضع البرامج والخطط لمعالجة التلوث البيئي لهذه المحافظات والغارات والأنشطة الناجمة عن عمليات الانتاج الخطي او الانعاش او الاخفاقات الحربية التي خلفتها الحروب التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية). من جهة أخرى ، أكد زعيم التيار الصدر مقتدى الصدر انه حان الوقت لحاسبة الفاسدين الذين سرقوا أموال العراق ليأخذ الشعب استحقاقه من



لقاء: رئيس الوزراء المكلف عادل عبد المهدي خلال لقائه ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق بان كوبيتش

الحكومة المقبلة وأهمية الالتزام بالتوقيتات المستوية.وتكر بيان امس ان (الجانبيين شدا على ضرورة تعبئة الجهود لتشكيل حكومة قوية وسليمة تكون قادرة على تجاوز العقبات والحديدات. وتوجه الطلبوسى الاثنين إلى تركيا في زيارة رسمية للمشاركة في مؤتمر المائدة في غضون ذلك دعا رئيس انطلايا وذلك لمناقشة حصص العراق المائية في غضون ذلك دعا رئيس ائتلاف بولة القانون نوري المالكي المعوث الخاص للرئيس الأمريكي بريت ماكسغورك ان ضرورة دعم الحكومة المقبلة لتلبية مطالب العراقيين.

مستجدات الأوضاع

واكد بيان امس ان (الجانبيين استعراضاً مستجدات الوضع السياسي والامن في العراق والمنطقة وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين). ورأى المالكي ان (العراق بات محط انظار العالم بعد ان تمكن من القضاء على الارهاب)، مشدداً على (ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة لكي ينجم بلداً بالامن والتفكير). من جانبه ، قال عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني محمد المجاحي ان كل الظروف متاحة امام الحكومة المرتقبة لتحقيق نجاح كبير جداً. وأشار المجاحي في بيان امس الى ان (حجم الإجماع الوطني من القوى